

تحقيق الخلاف في نجاسة دم الإنسان

فهد بن صالح الحمود



إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢)

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَبِّبًا﴾ (١)

[النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٥) **يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧٦) [الأحزاب: ٧١، ٧٠].**

أما بعد:

فإن طرح المسائل الفقهية وبيانها على ضوء الكتاب والسنة مما ينبغي أن تحشد له جهود طلبة العلم والباحثين، ذلك أن ترك هذه المسائل بدون تحرير

وتدقيق يؤدي إلى أن يعبث بها العصرانيون والصحافيون، الذين ما فتئوا يشككون في أحكام الإسلام وشرائعه بدعوى التيسير تارة، أو بدعوى أن القول بها منضو تحت مذاهب الفقهاء وأقوالهم تارة أخرى، وإنما كان مقصد أكثرهم التحلل من روابط الدين وتكاليف الشريعة التي تضيق عليهم شهواتهم الدنيوية؛ ولذا كان طرح هذه المسائل من الأهمية بمكان، حتى تسد تلك الثغرات التي ينفذون منها.

وقد رأيت طرح مسألة مهمة وهي: «هل دم الإنسان طاهر أم نجس؟» وذلك نظراً إلى أن الدم يتلبس به كل فرد من الناس، وزاد في عموم بلواه أن أضحى علاجاً لكثير من الأمراض؛ فكان من المهم إفراد هذه المسألة ببحث مستقل قد يثير عند الباحثين نقاطاً ورؤى يستفاد منها، وإلى تفاصيل هذه المسألة:

تحرير محل النزاع

أجمع الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على نجاسة دم الحيض، واختلفوا فيما عدا ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أن الدم الخارج من الإنسان بجميع أنواعه نجس، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)،

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٠/١)، والهداية مع فتح القدير للمرغيناني (١٩٥/١)، ورمز الحقائق للعيني (٢٢/١)، وحاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ١٢٢، ١٢٣، ورد المختار لابن عابدين (٣١٩/١).

(٢) انظر: المعونة للقاضي عبدالوهاب (١٦٦/١)، ومواهب الجليل للخطاب (١٠٥/١)، (١٤٦)، والمعيار المعرب للونشريسي (١١٣/١)، وشرح الخرشبي على مختصر خليل (٨٧/١)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥٧/١، ٧٣).

(٣) انظر: الأم للشافعي (٨٥/١)، والتنبيه للشيرازي ص ١٧، والوسيط للغزالي (١٥١/١)، =



والحنابلة^(١)، وابن حزم^(٢)؛ بل حكى الإجماع عليه كما سيأتي.

المذهب الثاني:

أن الدم الخارج من الإنسان طاهر كله، ما عدا دم الحيض فإنه نجس، روي هذا عن الإمام أحمد^(٣)، وهو محكي عن بعض المتكلمين^(٤)، ونصره الإمام الشوكاني^(٥)، والشيخ صديق حسن خان^(٦)، ورجّحه محدث الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني^(٧)، وشيخنا العلامة

= والمذهب مع المجموع للنووي (٥٦٥/٢)، وأسنى المطالب للأنصاري (١٢/١)، ومغني المحتاج للشربيني (٢٣٢/١).

(١) انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى ص ٣١، والمستوعب للسامري (٨٤/١)، وشرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية (كتاب الطهارة) ص ١٠٩، والإنصاف للمرداوي (٣٢٥/١)، وكشاف القناع للبهوتي (١٩١/١).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (١١٦/١)، وقد نسب شمس الحق آبادي في غاية المقصود (١٦٩/٢) إلى الظاهرية القول بطهارة الدم كله ما عدا دم الحيض، لكن ابن حزم في مراتب الإجماع ص ١٩ حكى الإجماع على نجاسة الدم، ولو كان يعرف خلافه عن أهل مذهبه لما حكاها.

(٣) قال ابن مفلح في الفروع (٢٥٣/١ و ١٦٧/١) طبعة رشيد رضا عام ١٣٣٩ هـ: «وعنه طهارة قيح، وبيضة، وصديد، ودم؛ وهذه الرواية لم يذكرها علماء المذهب المهتمون بنقل الروايات عن الإمام أحمد، بل لم أجدها إلا في هذا المصدر، وربما تكون مقحمة في هذا النص؛ ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة (كتاب الطهارة ص ١٠٥)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (١٥١/١)، ذكرا أن الإمام أحمد سئل عن الدم والقيح والصديد عندك سواء؟ فقال: «لا؛ الدم لم يختلف الناس فيه، والقيح اختلف الناس فيه»، وهذا النقل يضعف هذه الرواية.

(٤) كما حكى ذلك المارودي في الحاوي، لكنني لم أجده في المطبوع، وإنما ذكره النووي في المجموع (٥٧٦/٢).

(٥) الدراري المضية (٢٥/١)، والسييل الجرار للشوكاني (٤٤/١).

(٦) الروضة الندية لصديق حسن خان (٨٢/١).

(٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٩٥/١) رقم ٣٠٠، وتمام المنة للشيخ الألباني ص ٥١.

محمد بن صالح العثيمين ، لكن استثنى الدم الخارج من السيلين^(١) .

وذهب المحدث شمس الحق آبادي إلى أن الدم الخارج من الإنسان بجميع أنواعه نجس إلا دماء الشهداء، ودماء الجراحات، ودم الاستحاضة، وسائر الدماء غير المسفوحة^(٢) .

أدلة المذهب الأول:

الدليل الأول:

الإجماع على أن الدم نجس بجميع أنواعه، ومنه الدم الخارج من الإنسان، وقد نقل ذلك جماعة من العلماء^(٣) .

فإن قيل: إن الإجماع ينقض بما حكى عن بعض المتكلمين .

فالجواب: أن المتكلمين لا يعتد بهم في الإجماع والخلاف، على المذهب الصحيح الذي عليه جمهور أهل الأصول، لا سيما في المسائل الفقهية^(٤) .

ويرد: بأن الخلاف واقع في انعقاد الإجماع إذا خالفه المجتهد

(١) مجموعة دروس وفتاوى الحرم (٢/٢١٣)، والشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين (١/٣٧٥).

(٢) غاية المقصود لشمس الحق آبادي (٢/١٧٤، ١٧٥).

(٣) ممن حكى الإجماع ابن عبد البر في الاستذكار (١/٣٣١) لكن قيده بالدم المسفوح فقال: «ولا خلاف أن الدم المسفوح رجس نجس» ويلاحظ عليه أمران: الأول: أنه قيده بالدم المسفوح، الثاني: أنه قال لا خلاف، ودلالة هذه الكلمة على الإجماع مختلف فيها كما في البحر المحيط للزركشي (٤/٥١٧)، وممن حكى الإجماع أيضاً ابن حزم في مراتب الإجماع ص ١٩، وابن العربي في أحكام القرآن (١/٧٩)، والكاساني في بدائع الصنائع (١/٦٠)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢/١٤٩)، والنووي في المجموع (٢/٥٧٦)، وابن حجر في الفتح (١/٣٥٢)، وابن حجر الهيتمي في التحفة (١/٢٩٣)، والخروشي في شرحه على مختصر خليل (١/٨٧).

(٤) انظر: المجموع للنووي (٢/٥٧٦).



المبتدع، بل رجّح جمهور الأصوليين عدم انعقاده^(١).

الدليل الثاني:

قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ...﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥].

وجه الثلاثة:

أن الله وصف الدم بأنه رجس، والرجس: هو النجس^(٢)، وبهذا يكون الدم نجساً بنص الآية.

الجواب عن الاستدلال بالآية من أوجه:

١ - أن الحكم بالرجسية إنما هو باعتبار التحريم، والحرام رجس، ولا يكون بمعنى النجس إلا بدليل^(٣)؛ لأن الرجس في اللغة هو القذر، وكل ما استقذر من العمل^(٤).

٢ - أن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] يعود إلى أقرب مذكور وهو لحم الخنزير؛ وذلك لإفراد الضمير^(٥).

(١) انظر: المستصفى للغزالي (٣٤٣/١)، والبحر المحيط للزركشي (٤٦٧/٤ - ٤٦٩)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢٣/٢، ٢٤)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٤٣/٣، ٤٤)، وخالف فيه الحنفية كما في التقرير والتحرير لابن أمير الحاج (٩٦/٣).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٠/١).

(٣) انظر: السيل الجرار للشوكاني (٤٤/١).

(٤) انظر: القاموس للفيروزآبادي مادة «رجس» ص ٧٠٦، والصحاح للأزهري مادة «رجس» (٧٤٠/١).

(٥) انظر: الدراري المضية (٢٦/١)، وويل الغمام للشوكاني (١٨٤/١)، وانظر: تفصيل هذا في البحر المحيط للزركشي (٣٢٥/٣).

٣ - أن الآية مسوقة للتحريم كما هو مصرّح به فيها^(١)، ويوضح سبب نزولها أنها كانت ردّاً على أهل الجاهلية الذين كانوا يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقدراً^(٢).

٤ - أن المقصود بالدم المسفوح في الآية المصبوب السائل الذي يخرج من المذبح أو المنحر، أو يخرج من الحيوان حال الحياة^(٣)، أما الذي يخرج من الإنسان فلا يعتبر مسفوحاً، وعليه فلا يكون نجساً.

الدليل الثالث:

قوله عز وجل: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وجه الدلالة:

أن الطباع السليمة تستخبث الدم، والتحريم لغير الاحترام دليل النجاسة؛ ولأن معنى النجاسة موجود فيه؛ إذ النجس اسم للمستقذر، والدم مما تستقذره الطباع السليمة لاستحالاته إلى خبث وفتنة رائحة^(٤).

ورق:

بأن الراجح أن لا ملازمة بين التحريم والنجاسة؛ لأن هناك أعياناً محرمة ومع ذلك لم يحكم بنجاستها؛ وذلك كالبنج، والسم، ونحوها؛ فكل ما ذكر محرم مع الطهارة؛ وإنما النجاسة ملازمة للتحريم، فكل نجس محرم ولا عكس^(٥).

(١) انظر: السيل الجرار للشوكاني (٤٤/١).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٦٩/٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٩٠/٢)، (١٩١).

(٣) انظر: محاسن التأويل للقاسمي (٤٤٨/٦)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٣٨/٥).

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٠/١).

(٥) انظر: وبل الغمام للشوكاني (١٨٤/١)، ومجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٢٤٨/٤) و٢٥٢ ط الأولى.

الدليل الرابع:

أن النبي ﷺ رأى عماراً رضي الله عنه يغسل ثوبه من نخامة أصابته، فقال الرسول ﷺ: «يا عمار! إنما يُغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمني. يا عمار! ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في رَكْوَتِكَ^(١) إلا سواء»^(٢).

وجه الدلالة:

أن ما يُغسل الثوب منه لا محالة يكون نجساً، فدلّ على أن الدم نجس^(٣).

وراء: بأن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة^(٤).

- (١) الرُّكْوَةُ: إناء للماء من جلد خاصة؛ القاموس للفيروزآبادي ص ١٦٦٤ حاشية ٦.
- (٢) أخرجه الدارقطني في الطهارة، باب نجاسة البول، والأمر بالتزه منه، والحكم في بول ما يؤكل لحمه (١٢٧/١)، وينحوه أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٦٢/٢ رقم ١٦٠٨)، والبزار كما في كشف الأستار (١٣١/١ رقم ٢٤٨)، وقال: «تفرّد به إبراهيم بن زكريا، ولم يتابع عليه».
- (٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٠/١).
- (٤) الحديث مداره على ثابت بن حماد وعلي بن زيد بن جدعان؛ فالأول قال فيه الدارقطني (١٢٧/١): «ضعيف جداً»، وقال البيهقي في السنن الكبرى (١٤/١): «مُتَّهَم بالوضع»، وقال الذهبي في الميزان (٣٦٣/١): «تركه الأزدي وغيره». والثاني: علي بن زيد قال الإمام أحمد فيه: ليس بشيء، وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، انظر: الكامل لابن عدي (١٨٤١/٥)، وينحو قول ابن معين قال أبو حاتم وأبو زرعة، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٦/٣، ١٨٧).
- وقد تتابعت أقوال المحدثين على تضعيف هذا الحديث، فقد قال فيه البيهقي في السنن الكبرى (١٤/١): «باطل لا أصل له»، وذكره ابن الجوزي في موضوعاته المسمى «العلل المتناهية» (٣٣١/٢، ٣٣٢)، وضعفه النووي في المجموع (٥٧٥/٢)، وقال ابن تيمية كما في لسان الميزان لابن حجر (٧٦/٢): «هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة»، وضعفه الشوكاني في السيل الجرار (٣٤/١). وانظر: تلخيص الحبير لابن حجر (١٧٣/١، ١٧٤).

الدليل الخامس:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: «لا، إنما ذلك عرق وليست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي»^(١).

وجه الدلالة:

أن هذا عموم منه ﷺ لنوع الدم، ولا نبالي بالسؤال؛ إذا كان جوابه قائماً بنفسه غير مردود بضمير إلى السؤال^(٢).

والجواب عنه:

أن الأظهر أنه يريد دم الحيض، واللام للعهد الذكري الدال عليه «الحيضة»؛ فهو كعود الضمير سواء^(٣).

أدلة المذهب الثاني:

الدليل الأول:

إن الأدلة في الدماء مختلفة مضطربة، والبراءة مستصحبة حتى يأتي الدليل الخاص الخالي عن المعارضة الراجعة أو المساوية^(٤)، ولم يصح شيء من السنة في كون كل الدم نجساً^(٥).

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب غسل الدم (٩١/١ رقم ٢٢٦)، ومسلم في الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (٢٦٣/١ رقم ٣٣٣).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (١١٥/١).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (١٠٣/١) ط الشيخ أحمد شاكر هامش (١).

(٤) انظر: الدراري المضية للشوكاني (٢٥/١).

(٥) انظر: السيل الجرار للشوكاني (٤٤/١)، وصرح القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٨٧/٦) بأنه لا يوجد دليل صريح على نجاسة الدم.



الدليل الثاني:

حديث جابر رضي الله عنه قال: (خرجنا مع رسول الله ﷺ - يعني في غزوة ذات الرقاع - فنزل النبي ﷺ منزلاً فقال: «من رجل يكلؤنا؟» فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار، فقال: «كونا بفم الشعب»، قال: فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصلي، وأتى الرجل فلما رأى شخصه عرف أنه ربيبة^(١) للقوم، فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه، حتى رماه بثلاثة أسهم، ثم ركع وسجد، ثم انتبه صاحبه، فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب، ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدم (وفي لفظ: الدماء) قال: سبحان الله ألا أنبهتني أول ما رمى، قال: كنت في سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها)^(٢).

ونوقش الحديث من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف^(٣).

(١) الربيبة: هو طليعة القوم، انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة «رباً» ص ٥١.
(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب الوضوء من الدم (٩٠/١ رقم ١٩٨)، وأحمد (٣٤٣/٣ و ٣٥٩)، وبنحوه ابن خزيمة في الطهارة، باب ذكر الخبر الدال على أن خروج الدم من غير مخرج الحدث لا يوجب الوضوء (٢٤/١ رقم ٣٦)، وابن حبان كما في الإحسان (٣٧٥/٣ رقم ١٠٩٦)، والدارقطني في الطهارة، باب جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن (٢٢٣/١)، والحاكم (٥٨/١)، والبيهقي في السنن الكبرى في الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث (١٤٠/١)، وذكره البخاري تعليقاً في الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر (٧٦/١).

والرجلان المذكوران سُميا في رواية البيهقي لهذا الحديث في كتاب دلائل النبوة، فالمهاجري عمار بن ياسر، والأنصاري عبّاد بن بشر، وسميت السورة التي كان يقرؤها سورة الكهف، انظر: تغليق التعليق لابن حجر (١١٦/٢).

(٣) وبيان ذلك أن فيه محمد بن إسحاق، قال في التقريب ص ٤٦٧: «صدوق يدلّس»، وفيه عقيل بن جابر قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه عبد الرحمن (٢١٨/٣): «لا أعرفه»، وقال الذهبي في الميزان (٨٨/٣): «فيه جهالة»، وانظر: الجوهر النقي لابن التركماني (١٤٠/١).

ورؤ: بأن الحديث صحّحه جماعة من المحدثين^(١).

الثاني: أن هذا محمول على أن تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها إلا قليل يعفى عن مثله^(٢).

ويرؤ: بأن ظاهر الروايات يدلّ على أن الدم كان كثيراً، ومنها قوله: (وإذا بالأنصاري يموج دماً من رميات صاحب المرأة)^(٣)، وفي رواية أخرى: (ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء)؛ والمهاجري إنما رآه بالليل وهاله ما رأى من الدماء ببدنه وثيابه؛ لأنه قال: (ما بالأنصاري من الدماء)، ولم يقل: ما بالأرض، وأيضاً الدم المهور في الليل لا يكون يسيراً^(٤).

(١) برهان ذلك أن ابن إسحاق صرّح بالتحديث كما في مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني في المواضع السابقة فينتفي كونه مدلساً، وعقيل بن جابر ذكره ابن حبان في الثقات (٢٧٢/٥)، وقال الحاكم في المستدرك (٥٨/١): «احتج مسلم بأحاديث محمد بن إسحاق، فأما عقيل بن جابر... فإنه أحسن حالاً من أخويه محمد وعبدالرحمن»، وقال ابن حجر في التقریب ص ٣٩٦: «مقبول»، والذي يترجّح أن عقيلاً هذا قابل للتوثيق؛ وذلك أن ابن حبان وثّقه، وإنما قبل قوله فيه مع أنه يتساهل في توثيق المجاهيل؛ لكون عقيل تابعياً فمحله الصدق والثقة حتى يثبت خلافه، ولأن بعض المحدثين يذهب إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور كما هنا؛ انظر: فتح المغيث للسخاوي (٢٩٤/١)، ولأنه ابن الصحابي الجليل جابر رضي الله عنه؛ كل هذا يدعونا إلى قبول روايته والأخذ بها، والله أعلم.

والحديث صحّحه جماعة من المحدثين منهم ابن خزيمة وابن حبان كما ذكره ابن حجر في فتح الباري (٢٨٢/١)، والحاكم في المستدرك (٥٨/١) فقد قال بعد تخريجه للحديث: «هذا حديث صحيح»، ووافقه الذهبي، وصحّحه العيني في عمدة القاري (٥٠/٣)، وشمس الحق آبادي في غاية المقصود (١٦٥/٢)، والمباركفوري في تحفة الأحوذى (٢٩٠/١)، وحسن إسناده النووي في المجموع (٦٣/٢) وقال: «واحتج به أبو داود»، وحسنه أيضاً الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٩/١).

(٢) انظر: المجموع للنووي (٦٣/٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣٥٩٨/٣).

(٤) انظر: اللباب للمنجي (١١٢/١).



الدليل الثالث:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (صلى رسول الله ﷺ الظهر بذى الحليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن، وسلت الدم وقلدها نعلين، ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج^(١)).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ باشر سلت الدم عند إشعار بدننه بيده الكريمة، وهذا يدل على طهارة الدم؛ لأن الأشياء النجسة لا تحل مباشرة^(٢).

الدليل الرابع:

أن النبي ﷺ تطيب بالمسك^(٣) وأصله دم واستحال، والاستحالة - لا إلى الحياة - لا تقتضي الطهارة غالباً^(٤)، فلو لم يكن المسك طاهراً لما تطيب به^(٥).

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام (٩١٢/٢) رقم (١٢٤٣).

(٢) انظر: وابل الغمام للشوكانى (١٨٥/١، ١٨٦).

(٣) كما في قول عائشة رضي الله عنها: «كأنى أنظر إلى ويبص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم».

أخرجه مسلم في الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام (٨٤٧/٢) رقم (١١٩٠).

(٤) وهذا قول الشافعية كما في منهاج الطالبين ص ٥، والمجموع للنووي (٥٩٢/٢)، والحنابلة كما في الشرح الكبير والإنصاف (٢٩٩/٢)، وذهب الحنفية إلى أن النجاسة تطهر بالاستحالة كما في مجمع الأنهر لزاذه (٦٠/١)، ورد المحتار لابن عابدين (٣١٥/١، ٣١٦)، وهو قول أحمد في رواية كما في الإنصاف مع الشرح الكبير للمرداوي (٢٩٩/٢)، وصححه ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٢٥٨/١).

(٥) دفع الإلباس للأفهسي ص ١١٨؛ وحكى في ص ٦٨ الإجماع على طهارة المسك، والقول بطهارة المسك هو مذهب الأئمة الأربعة، انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٠٩٦/١)، ومواهب الجليل للحطاب (٩٦/١)، والأوسط للغزالي، والفروع لابن مفلح (٢٥٠/١)، والإنصاف للمرداوي (٣٢٧/١).

الدليل الخامس:

أن النبي ﷺ أمر بترك دماء الشهداء عليهم، وعدم غسلها كما في حديث جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قال: «ادفنهم في دمائهم»؛ يعني يوم أحد، ولم يغسلهم»^(١)، وهذا يدل على طهارة الدم؛ لأن الأشياء النجسة لا تحل مباشرة؛ وإلا لوجب تطهيرهم منها، ولهذا قال النبي ﷺ: «تنزّوها من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه»^(٢)، وقال في صاحبي القبر: «يعذبان وما يعذبان في كبير، وإنه لكبيراً كان أحدهما لا يستتر من البول، وكان الآخر يمشي بالنميمة...»^(٣) الحديث^(٤).

الدليل السادس:

قول الحسن البصري رحمه الله: «ما زال المسلمون يصلّون في جراحاتهم»^(٥).

(وعترض عليه:

بأنه لا يلزم منه أن يكون الدم خارجاً وقتئذٍ، بل من له جراحة لا

- (١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب من لم يرَ غسل الشهداء (٤٥١/١) رقم (١٢٨١).
- (٢) أخرجه الدارقطني في الطهارة، باب نجاسة البول، والأمر بالتنزه منه، والحكم في بول ما يؤكل لحمة (١٢٧/١) عن أنس، وقال: «المحفوظ مرسل»، وأخرجه أحمد (رقم ٨١٣١ و ٨٨٠٠)، وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب التشديد في البول (١٢٥/١) رقم (٣٤٨)، وابن أبي شيبة في الطهارات، في التوقي من البول (١٤٧/١) بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ص ٨١: «هذا إسناد صحيح رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين».
- (٣) أخرجه البخاري في الأدب، باب النميمة من الكبائر (٢٢٥٠/٥) رقم (٥٧٠٨)، ومسلم في الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء (٢٤٠/١) رقم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
- (٤) انظر: ويل الغمام للشوكاني (١٨٦/١).
- (٥) ذكره البخاري تعليقاً في الوضوء، باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر (٧٦/١)، وصحّح إسناده ابن حجر في فتح الباري (٢٨١/١).



يترك الصلاة لأجلها، بل يصلي على جراحته؛ إما معصبة بشيء، أو مربوطة بجبيرة، فيكون المعنى من غير سيلان الدم^(١).

الدليل السابع (من القياس):

أ - أن أجزاء الآدمي طاهرة^(٢)؛ فلو قطعت يده لكانت طاهرة، مع أنها تحمل دمًا، ربما يكون كثيرًا؛ فإذا كان هذا الجزء من الآدمي الذي يعتبر ركنًا في بنية البدن طاهرًا، فالذي ينفصل منه، ويخلفه غيره من باب أولى^(٣).

ب - أن الآدمي ميتته طاهرة^(٤)، والسماك ميتته طاهرة؛ وقال الفقهاء: إن دم السمك طاهر؛ لأن ميتته طاهرة^(٥)، فكذا يقال: إن دم الآدمي طاهر؛ لأن ميتته طاهرة^(٦)؛ ولأنه مندرج تحت قول الفقهاء: «ما أبين من حي فهو كميتته طاهرة ونجاسة»^(٧)؛ وبيان ذلك أن الدم الإنساني منفصل من حي ميتته طاهرة، فيقتضي هذا أن يكون طاهرًا.

(١) انظر: عمدة القاري للعيني (٥٠/٣).

(٢) هذا هو رأي المذاهب الأربعة، انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٣/١)، ومواهب الجليل للحطاب (٩٩/١)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٣٠٠/١)، والمغني لابن قدامة (٦٣/١).

(٣) انظر: الشرح الممتع للشيخ محمد العثيمين (٣٢٦/١).

(٤) هذا رأي المذاهب الأربعة، انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦٣/١)، ومواهب الجليل للحطاب (١٠٠/١)، والمجموع للنووي (١٤٦/٥)، والمغني لابن قدامة (٦٣/١).

(٥) انظر: كشف القناع للبهوتي (٢٢٨/٦).

وعُلِّلَ الحنفية بأن دم السمك ليس بدم حقيقة. انظر: رمز الحقائق للعيني (٢٢/١)، ورد المحتار لابن عابدين (٢٠٨/١)، ونهاية المراد للنبلسي ص ٣٣٠.

(٦) انظر: الشرح الممتع للشيخ محمد العثيمين (٣٢٦/١).

(٧) نصُّ على هذا الضابط الحنابلة كما في دقائق المنتهى للبهوتي (٣٢/١)، والإقناع للحجاوي (٢١/١)، وبنحوه ذكره ابن نجيم في الأشباه والنظائر ص ١٩٣، وأشار إليه الحطاب في مواهب الجليل (١٠٠/١)، والنووي في منهاج الطالبين ص ٥.

الترجيح:

هذه المسألة صعبة الترجيح؛ حيث إنها مما حكي فيها الإجماع، واستقرّ الرأي عند أكثر الفقهاء على كون الدم نجساً، ولذا المرجح بخلافه يحتاج إلى أدلة كثيرة تدعم قوله وتسند حجته، وقد كان المستمسك الوحيد القوي للقائلين بالنجاسة الإجماع، وأما غيره من الأدلة فهي عرضة للمناقشة والمنازعة.

وأما أدلة القول الثاني فهي قوية الدلالة، لا سيما مع ما يضاف إليها من أدلة تدعم هذا الرأي لم أجد من استدلّ بها، وهي على النحو التالي:

١ - حديث جابر رضي الله عنه في قصة الأنصاري الذي خرج منه الدم وهو في الصلاة، فهذا الحديث أقوى الأدلة وأصرحها في كون الدم طاهراً؛ ولذا لم نجد للجمهور جواباً شافياً عنه.

٢ - حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة وجمع قريش في مجالسهم، إذ قال قائل منهم: ألا تنظرون إلى هذا المرائي! أيكم يقوم إلى جزور آل فلان؛ فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها، فيجيء به ثم يمهل حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه، فانبعث أشقاها، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه، وثبت النبي ﷺ ساجداً؛ فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك، فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام - وهي جويرية - فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ ساجداً حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم...) الحديث^(١).

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى (١/١٩٤ رقم ٤٩٨)، ومسلم في الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين (٣/١٤١٨ رقم ١٧٩٤).

أن السلا والفرث الذي وضع على رسول الله ﷺ كان فيها دم، ومع ذلك لم يقطع النبي ﷺ صلاته لإزالة النجاسة؛ فدل ذلك على أن الدم طاهر^(١).

٣ - حديث عائشة ؓ في قصة سعد بن معاذ ؓ قالت: (أصيب سعد يوم الخندق... فضرب النبي ﷺ خيمة في المسجد ليعوده من قريب...).

وفيه: (فانفجرت من لبته^(٢)) فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غفار إلا الدم يسيل إليهم، فقالوا: يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم؟ فإذا سعد يغذو^(٣) جرحه دمًا، فمات منها ﷺ؛ وفي لفظ: (فانفجر من ليلته فما زال يسيل حتى مات)^(٤).

٤ - وحديث عائشة ؓ (أن النبي ﷺ اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم، فربما وضعت الطست تحتها من الدم)^(٥)، وفي رواية: (فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلّي)^(٦).

(١) ساق شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٣٩٨/١) هذا الحديث للتدليل على طهارة أبوال وأرواث بهيمة الأنعام.

(٢) اللبّة: المنحصر، وموضع القلادة من الصدر، القاموس للفيروزآبادي، مادة «لب» ص ١٧٠.

(٣) غَذَّ الجرح يَغْذُو وَيَغْذُو: سال بما فيه، القاموس للفيروزآبادي، مادة «غذ» ص ٤٢٩.

(٤) أخرجه البخاري في المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب (١٥١١/٣) رقم ٣٨٩٦، ومسلم في الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (٣٨٩/٣) رقم ١٧٦٩.

(٥) أخرجه البخاري في الحيض، باب اعتكاف المستحاضة (١١٨/١) رقم ٣٠٣، ومسلم في الطهارة، باب نجاسة الدم وتخفيف غسله (٢٤٠/١) رقم ٢٩١.

(٦) أخرجه البخاري في الحيض، باب اعتكاف المستحاضة (١١٨/١) رقم ٣٠٤.

هذان المبرثان يردان:

على طهارة الدم؛ لأن سعداً رضي الله عنه كان بخيمة في المسجد، فلا ريب أنه سيصيب المسجد من دمه الشيء الكثير، وكذلك أم المؤمنين التي كانت في المسجد والدم كان يسيل منها حتى يوضع الطست تحتها؛ ولم يرد أن الرسول ﷺ أمر بتنظيف المسجد بعد ذلك؛ كما حدث ذلك في بول الأعرابي^(١)، وإلا لنقل كما نقلت حادثة الأعرابي.

٥ - أن هذا الأمر مما تعم به البلوى، فقد تواترت الأخبار أن المجاهدين في سبيل الله كانوا يجاهدون ويذوقون آلام الجراحات فوق ما وصفت؛ ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر سيلان الدماء من جراحاتهم وتلوّث ثيابهم، ومع هذا يصلّون على حالهم، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه أمرهم بنزع ثيابهم المتلبسة بالدماء حال الصلاة^(٢).

ويشهد لهذا قول الحسن البصري رحمته الله السابق: «ما زال المسلمون يصلّون في جراحاتهم».

وقال صاحب الطراز من المالكية: «ونحن نقطع بأن الصحابة كانت تلحقهم الجراح ويصلّون بحالهم، ولا يعرف أن أحداً طهر جرحه لمكان وضوئه أو غسله»^(٣).

٦ - أن القول بطهارة الدم مدعوم بالأصل؛ ذلك أن الفقهاء كلّهم اتفقوا على أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن النجاسات محصاة مستقصاة، وما خرج عن الضبط والحصر فهو طاهر^(٤).

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب قول النبي ﷺ: «يسروا» (٢٢٧/٥ رقم ٥٧٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: عون المعبود لشمس الحق آبادي (٣٣٦/١)، وويل الغمام للشوكاني (١٨٦/١).

(٣) انظر: مواهب الجليل للحطاب (٢١٧/١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥٤٢/٢١)، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤١٠/١)، والشرح الصغير للدردير (٤٣/١).



قال الإمام الشوكاني: «اعلم أن كون الأصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها، ولا ريب أن الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم؛ والأصل البراءة من ذلك...»^(١).

٧ - أن الدم لو كان نجساً لبيّنه النبي ﷺ، ولمّا لم يبيّنه فليس نجساً؛ وذلك لأن الدم مما تكثر ملامسة الناس ومباشرتهم له، وليس ابتلاؤهم بأقل من ولوغ الكلب في أوانيهم، فلو كان نجساً يجب غسل الثياب، والأبدان، والأواني منه، ويمنع من الصلاة؛ لوجب أن يبيّن النبي ﷺ ذلك بياناً تحصل به معرفة الحكم؛ ولو بيّن ذلك لنقل جميعه أو بعضه، فإن الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك، فلما لم ينقل ذلك علم أنه لم يبيّن لهم نجاسته، وهذا دليل على طهارته من جهة تقريره لهم على مباشرته، وعدم النهي عنه، والتقرير دليل الإباحة.

ومن وجه آخر أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب، ولا تحال الأمة فيه على الرأي؛ لأنه من الأشياء التي يكثر الابتلاء بها، ومن جهة أن ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه؛ لا سيما إذا وصل بهذا الوجه^(٢).

٨ - أنه قد وردت أحاديث تفيد طهارة دم النبي ﷺ^(٣)، وهو قول جمهور الفقهاء^(٤)، ولم يدلّ دليل على أنه من خصوصياته، فإذا تقرّر هذا فيجب تعميم الحكم على جميع الدماء، إلا ما ورد الدليل بنجاستها.

(١) الدراري المضية للشوكاني (٢٧/١)، وانظر: ويل الغمام للشوكاني (١٨٧/١).

(٢) انظر بتصرف في السياق: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤٠٠/١، ٤٠١)، حيث أورد هذا الكلام في معرض تقريره طهارة أبوال وأرواث بهيمة الأنعام.

(٣) انظر: الأحاديث الواردة في شرب بعض الصحابة لدم النبي ﷺ في التلخيص للمحافظ ابن حجر (١٦٨/١ - ١٧٢).

(٤) انظر: تبیین الحقائق للزيلعي (٥٠/٤)، وتنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين (٣٣١/٢)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٩٢/١)، والأوسط للغزالي (١٥١/١)، وروضة الطالبين (١٢٦/١)، والمجموع للنووي (٢٨٨/١)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٢٩٥/١)، ومغني المحتاج للشربيني (٢٣٣/١)، وكشاف القناع للبهوتي (١٩٣/١).

٩ - ما ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم والتابعين من الصلاة في الثياب الملوّخة بالدم، مما يدلُّ على أنهم لم يكونوا يرون نجاسة الدم، ومن ذلك:

أ - أن ابن عمر رضي الله عنهما «عصر بثرته»^(١) في وجهه فخرج شيء من دم فحكّه بين إصبعيه، ثم صلّى ولم يتوضّأ»^(٢).

ب - كان أبو هريرة رضي الله عنه «يدخل أصابعه في أنفه فيخرج عليها الدم فيحُته، ثم يقوم فيصلي»^(٣).

ج - عن جابر رضي الله عنه أنه «أدخل إصبعه في أنفه فخرج عليها دم، فمسحه بالأرض أو بالتراب، ثم صلّى»^(٤).

(١) البثرة: هي خراج صغير، انظر: القاموس للفيروزآبادي مادة «بثر» ص ٤٤١، وفتح الباري لابن حجر (٢٨٢/١)، والتنوير في الاصطلاحات الطبية للقمري ص ٢٩.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، إذا سال الدم أو قطر أو برز ففيه الوضوء (١٦٣/١)، وابن المنذر في الأوسط (١٧٢/١)، والبيهقي في السنن الكبرى في الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث (١٤١/١)، والصغير (٣١/١) رقم ٤٢، وذكره البخاري تعليقاً في الوضوء، باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين (٧٦/١) وصحّ إسناده ابن حجر في الفتح (٢٨٢/١)، والألباني في السلسلة الضعيفة (٤٨٣/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، إذا سال الدم أو قطر أو برز ففيه الوضوء (١٦٣/١)، وعبد الرزاق في الطهارة، باب الوضوء من الدم (١٤٥/١) رقم ٥٥٦، وابن المنذر في الأوسط (١٧٣/١)، ورجاله ثقات؛ فإن غيلان بن جامع «ثقة» كما في التقريب لابن حجر ص ٢٤٣، وجعفر بن بُرقان «صدوق» كما في التقريب ص ١٤٠، وكلاهما يرويه عن ميمون بن مهران وهو «ثقة فقيه» كما في التقريب ص ٥٥٦.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، إذا سال الدم أو قطر أو برز ففيه الوضوء (١٦٣/١)، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٧٣/١) من قول جابر، ورجاله ثقات غير محمد بن مسلم أبو الزبير المكي فإنه «صدوق يدلّس» كما في التقريب ص ٥٠٦ فلا يقبل إلا ما صرّح بالتحديث، أو كانت من رواية الليث عنه، وهنا قد عنعن، والراوي عنه عبدالله بن حبيب، انظر: جامع التحصيل للعلاني ص ١١٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤٤٠/٩).



- د - أن الحسن بن علي عليه السلام رأى في قميصه دمًا فبزق فيه، ثم دلّكه^(١).
- هـ - أن ابن مسعود رضي الله عنه نحر جزوراً فأصابه من فرثها ودمها، فصلّى ولم يغسله^(٢)، وفي لفظ: «صلّى وعلى بطنه فرث ودم، قال: فلم يعد الصلاة»^(٣).
- و - أن طاوساً رأى دمًا في ثوبه، وهو في الصلاة فلم يباله^(٤).
- ز - كان مجاهد في ثوبه دم يصلّي فيه أياماً^(٥).
- ح - عن عطاء أنه «لم يكن يرى في الدم والمني في الثوب أن تعاد منه الصلاة»^(٦).
- ط - عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا يشدّدون في الغائط والبول، ويرون أنه أشد من المني والدم»^(٧).
-
- (١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢٢٦/١).
- (٢) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٥٦/٢)، وصحّح إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٩/١).
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، في الرجل يصلّي وفي ثوبه أو جسده دم (٤٢٨/١)، وعبد الرزاق في الطهارة، باب مس اللحم النّبيء والدم (١٢٥/١ رقم ٤٥٩) وفي آخره: «من جُزّر نحرها ولم يتوضأ».
- (٤) انظر: الأوسط لابن المنذر (١٥٦/٢).
- (٥) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، في الرجل يصلّي وفي ثوبه أو جسده دم (٤٢٩/١)، وفي إسناده محمد بن فضيل ابن غزوان، قال فيه ابن معين: «ثقة»، وقال أبو زرعة: «صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، انظر: التهذيب لابن حجر (٤٠٥/٩، ٤٠٦)، وقال ابن حجر في التقريب ص ٥٠٢: «صدوق عارف رمي بالتشيع»، وفيه أبو الربيع لم أثبت منه حسب النظر في المصادر.
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة، في الرجل يصلّي وفي ثوبه أو جسده دم (٤٢٩/١) ورجاله ثقات؛ لأن يزيد بن هارون السلمي «ثقة متقن». انظر: التقريب ص ٦٠٦، والتهذيب لابن حجر (٣٦٦/١١)، وهشام بن حسان «ثقة» أيضاً، انظر: التقريب ص ٥٧٢، والتهذيب لابن حجر (٥٩/١١).
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة في صلاة العيدين، باب ما يوجب إعادة الصلاة (١٠٠/٢)، =

١٠ - ومما يدل أيضاً على أن الدم طاهر الاختلاف الكثير في العفو عن يسير الدماء؛ فإن الفقهاء اختلفوا فيه وفي ضابطه، مما يشعر أنهم لم يستندوا على دليل صريح في نجاسة الدم، أو العفو عن يسيره.

١١ - أن الدم القليل طاهر عند جماعة من الفقهاء، ومن ذلك ما صرح به بعض الحنفية^(١)، ومذهب المالكية طهارة الدم غير المسفوح^(٢)، وذهب الحنفية^(٣) والشافعية في وجه إلى طهارة الدم المتحلب من الكبد والطحال^(٤)، وذهب الحنفية^(٥) وبعض فقهاء الحنابلة إلى طهارة بقية الدم الذي في اللحم غير دم العرق^(٦).

وإذا قلنا بطهارة الدم القليل أو غير المسفوح، فهذا فيه دلالة على القول بطهارة الدم الكثير، أو المسفوح؛ لأن تركيب الدم لا يختلف بين القلة والكثرة.

١٢ - أن أكثر الفقهاء جؤزوا وطء المستحاضة^(٧)، مع أن ذلك يستلزم مسّ

= ورجاله ثقات؛ فإن هشيم بن بشير «ثقة متقن»، انظر: التقريب ص ٥٧٤، والتهذيب لابن حجر (٣٦٦/١)، والمغيرة بن يقسّم «ثقة متقن» إلا أنه يدلس، انظر: التقريب ص ٥٤٣، والتهذيب لابن حجر (٢٦٩/١٠)، وجامع التحصيل للعلائي ص ١١٠، ٢٨٤، وهنا قد عنعن؛ لكن ربما يقبل من أجل أنه من قول إبراهيم.

(١) انظر: رمز الحقائق للعيني (٢٢/١)، والجوهرة النيرة للعبادي، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٣.

(٢) انظر: مواهب الجليل للحطاب (٩٦/١)، والشرح الصغير للدردير (٤٨/١).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٣.

(٤) انظر: روضة الطالبين (١٢٦/١)، والتنقيح في شرح الوسيط للنووي (١٥٢/١).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٣.

(٦) قال المرداوي في الإنصاف (٣٢٧/١): «ومن قال بطهارة بقية الدم في اللحم غير دم العروق، وإن ظهرت حمرة المجد في شرحه، والناظم، وابن عبيدان، وصاحب الفائق، والرايعيتين، ونهاية ابن رزين، ونظمها، وغيرهم»، وصرح أبو يعلى في الجامع الصغير ص ٣١ بطهارة الدم غير السائل.

(٧) قال الجوهري في نواذر الفقهاء ص ٣١: «وأجمعوا أن وطء المستحاضة مباح غير=



الدم والتلطُّخ به، وكذلك الحجامة والفصد قد علمت إباحتهما؛ بل فعل النبي ﷺ الحجامة كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ (احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم)^(١)، وحثَّ عليها النبي ﷺ فقال: «الشفاء في ثلاثة: في شرطة محجم، أو شربة عسل، أو كِئَة بنار، وأنا أنهي أمتي عن الكي»^(٢)، مع أن ذلك يقتضي مسَّ الدم والتلطُّخ به، كل هذا يدلُّ على طهارة الدم؛ وإلا لَمُنِع منه إلا في حال الاضطراب، أو الحاجة الشديدة.

مناقشة دعوى الإجماع على نجاسة الدم من وجهين:

الوجه الأول:

أن أكثر العلماء الذين حكوا الإجماع على نجاسة الدم، أطلقوا في نجاسته، فلم يستثنوا شيئاً منه؛ مع أن الخلاف واقع في بعضه؛ كدم الشهيد^(٣)، والعلقة التي يخلق منها الأدمي^(٤)، ودم السمك^(٥)، ودم

= محظور، إلا إبراهيم بن عُليّة فإنه منع منه وحظره؛ وهذا مذهب الأئمة الثلاثة وأحمد في رواية. انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٨٢/١)، والتمهيد لابن عبد البر (٦٩/١٦)، والمعونة للقاضي عبد الوهاب (١٩٢/١)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٢٨٢/١)، والإنصاف للمرداوي (٣٨٣/١).

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (٦٨٥/٢ رقم ١٨٣٦).
(٢) أخرجه البخاري في الطب، باب الشفاء في ثلاث عن ابن عباس رضي الله عنه (٢١٥٢/٥ رقم ٥٣٥٧).
(٣) يرى أبو حنيفة ومحمد بن الحسن طهارة دم الشهيد كما في الجوهرية النيرة للعبادي (٣٩/١)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة كما في الإنصاف للمرداوي (٣٢٨/١)، والفروع لابن مفلح (٢٥٣/١).

(٤) يرى الشافعية طهارة العلقه كما في روضة الطالبين للنووي (١٢٤/١)، وهو وجه عند الحنابلة، لكن الصحيح في المذهب أنه نجس، انظر: الإنصاف للمرداوي (٣٢٨/١)، والفروع لابن مفلح (٢٥٢/١)؛ وذهب الحنفية إلى نجاسة العلقه كما في البحر الرائق لابن نجيم (٢٣٦/١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٤١٤/١): «العلقه: وهي دم، لم يقل أحد بنجاستها».

(٥) طهارة دم السمك هو الصحيح من مذهب الحنفية، انظر: رمز الحقائق للعيني (٢٢/١)، =

الجراد^(١)، ودم عروق المأكول^(٢)، والبق والبراغيث والذباب ونحوها^(٣)، وأمثال ذلك؛ وبهذا يتبين لنا مدى الاضطراب في هذا الإجماع مما يجعلنا نشك في ثبوته.

الوجه الثاني:

أن هذا الإجماع لم يستوف شرطه، فإن من العلماء من لم يقل بنجاسة الدم كبعض الصحابة والتابعين كما مر، وكما روي عن الإمام أحمد، وبعض المتكلمين، بل إن بعض العلماء ذكر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها، بدليل أنه ذكر عقب حديث جابر أثر الحسن البصري^(٤).

هذا ما أردت بيانه، والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه الودود

فهد بن صالح الحمود

في ١٤٢٢/٥/١٧ هـ

= والجوهرة النيرة للعبادي (٣٩/١)، ورد المختار لابن عابدين (٢٠٧/١)؛ ووجه عند المالكية وهو اختيار ابن العربي، انظر: مواهب الجليل للحطاب (١٠٦/١)، ووجه عند الشافعية، انظر: روضة الطالبين للنووي (١٢٦/١)، والصحيح من مذهب الحنابلة، انظر: الفروع لابن مفلح (٢٥١/١، ٢٥٢)، والإنصاف للمرداوي (٣٢٧/١).

(١) طهارة دم الجراد وجه عند الشافعية، ولكن الأشهر النجاسة، انظر: التنقيح في شرح الوسيط للنووي (١٥٢/١).

(٢) مذهب الحنفية طهارته كما في الجوهرة النيرة للعبادي (٣٩/١)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة كما في الإنصاف للمرداوي (٣٢٧/١).

(٣) مذهب الحنفية طهارة البق والبراغيث والذباب ونحوها كما في الجوهرة النيرة للعبادي (٣٩/١)، ونهاية المراد للناقلي ص ٢٤٢، وهذا هو مذهب المالكية كما في مواهب الجليل للحطاب (٨٧/١)، والصحيح من مذهب الحنابلة كما في الفروع لابن مفلح (٢٥٢/١)، والإنصاف للمرداوي (٣٢٧/١).

(٤) انظر: عمدة القاري للعيني (٥٠/٣).



قائمة المراجع

- الاستذكار: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، علّق عليه سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ط ١، عام ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أسنى المطالب شرح روضة الطالب: لذكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، ومعها حاشية أبي العباس أحمد الرملي الكبير، المكتبة الإسلامية.
- الأشباه والنظائر: للعلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، تصوير ١٩٨٦م عن الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الإقناع لطالب الانتفاع: لشرف الدين موسى بن سالم الحجاي (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي ومركز البحوث بدار هجر، ط ١، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار هجر، القاهرة، مصر.
- الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد: لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم المنذر (ت ٣١٨هـ)، تحقيق صغير محمد بن محمد حنيف، ط ١، عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض، السعودية.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، ط ٢، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- البحر المحيط: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٨٧٩٤هـ)، تحقيق عبدالقادر العاني، وعمر سليمان الأشقر، وعبدالستار أبو غدة، ط ٢، عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، ط ٢، عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: لعثمان بن علي الزيلعي، ط ٢ عن ط ١ بالمطبعة الكبرى ببولاق بمصر، عام ١٣١٣هـ، تصوير دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- تحفة المحتاج شرح المنهاج: لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، دار صادر، بيروت، لبنان.
- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط ٣، عام ١٤١١هـ/١٩٩١م، دار الرشيد، سوريا.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية.
- تمام المئة في التعليق على فقه السنة: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، ط ٣، عام ١٤٠٩هـ، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، ودار الراية، الرياض - السعودية.
- تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تصوير دار صادر ببيروت عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية في الهند، سنة ١٣٢٥هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ط ٣، عام ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين بن خليل بن كيكليدي العلاني (ت ٧٦١هـ)، حققه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط ٢، عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي): لأبي عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. ناصر سعود السلامة، ط ١، عام ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠ م، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الجرح والتعديل: للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
- الجوهرة النيرة: أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي، المطبعة الخيرية، مصر.
- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: لأحمد الطحطاوي الحنفي (ت ١٢٣١ هـ)، أصح المطابع، باكستان.
- الدراري المضيئة شرح الدرر البهية: لمحمد بن علي الشوكاني، عام ١٣٩٨ هـ/١٩٨٧ م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- دفع الإلباس عن وهم الوسواس: لأحمد بن عماد بن محمد بن يوسف الأقفهسي (ت ٨٠٨ هـ)، تحقيق: محمد فارس ومسعد عبدالحميد السعدني، ط ١، عام ١٤١٥ هـ/١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ)، ط ١، عام ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد بن أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ)، ط ٢، عام ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- رمز الحقائق شرح كنز الدقائق: لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان.
- روضة الطالبين: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- الروضة الندية شرح الدرر البهية: لمحمد صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط١، عام ١٤١١هـ/١٩٩١م، دار الهجرة، صنعاء - اليمن.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المجلد الأول، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المجلد الأول، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الريان للتراث، مصر.
- سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، ط١، عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- سنن الدارقطني: للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المحاسن، القاهرة، مصر.
- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك: لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ) مع حاشية أحمد بن محمد الصاوي (ت ١٢٤١هـ)، تحقيق: د. مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، مصر.
- شرح العمدة في الفقه (كتاب الطهارة): لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. سعود العطيشان، ط١، عام ١٤١٢هـ/١٩٩١م، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية.
- الشرح الكبير: لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي ود. عبدالفتاح الحلو، ط١، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، هجر للطباعة، القاهرة، مصر.



- شرح مختصر خليل: لمحمد بن عبدالله الخرشي (ت ١١٠١هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع: للشيخ محمد العثيمين، تحقيق: د. سليمان أبا الخيل ود. خالد المشيقح، ط ١، عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، مؤسسة أسام، الرياض - السعودية.
- صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر بن إسحاق بن خزيمة السلمي (ت ٣١١هـ)، حققه وعلّق عليه د. محمد مصطفى الأعظمي، عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- صحيح البخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط ٥، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، دار ابن كثير واليامة، دمشق - سوريا.
- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، نشر وتوزيع ورئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، السعودية.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط ٢، عام ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، الناشر محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية، المدينة - السعودية.
- غاية المقصود في شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، عام ١٤١٣هـ، بإشراف محمد إلياس عبدالقادر، المجمع العلمي وحديث أكاديمي، باكستان.
- الفتاوى الكبرى: لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض - السعودية.

- الفروع: لمحمد بن مفلح المقدسي (ت ٥٧٦٣هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد خراج، ط ٤، عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ٢، عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- كشف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب: للإمام أبي محمد علي بن زكريا المنبجي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، ط ٢، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، دار القلم، دمشق - سوريا، والدار الشامية، بيروت - لبنان.
- لسان الميزان: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، عن الطبعة الأولى التي طبعت بدائرة المعارف النظامية بالهند، عام ١٣٣٠هـ، تصوير دار الكتاب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- المجموع: للحافظ يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبعة المنيرية، القاهرة، مصر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - السعودية.
- مجموع دروس وفتاوى الحرم المكي: للشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، إعداد رزق السيد حسين وحسين إبراهيم ومسعد شعير، دار اليقين، المنصورة - مصر.
- المحلى بالآثار: لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المستدرک علی الصحیحین: للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تصوير دار المعرفة، بيروت - لبنان.



- المستوعب: لنصير الدين محمد بن عبدالله السامري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبدالمملك بن عبدالله بن دهيش، ط١، عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة - السعودية.
- مسند أبي يعلى الموصلي: لأبي يعلى أحمد بن علي المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط١، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار القبلة، جدة - السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: تصوير مؤسسة قرطبة، مصر عن الطبعة اليمنية.
- المصنف: للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، بيروت - لبنان.
- المصنف: للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- المعونة على مذهب عالم المدينة: للقاضي عبدالوهاب البغدادي (ت ٤٢٢هـ)، تحقيق: حميش عبدالحق، المكتبة التجارية، مكة - السعودية.
- المغني: لموفق الدين أبي محمد عبدالله أحمد ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي ود.عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: لشمس الدين محمد بن أحمد بن علي الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات: لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) مع حاشية المنتهى لعثمان بن أحمد النجدي الشهير بابن قائد (ت ١٠٩٧هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، ط١، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: لأبي عبدالله محمد بن محمد الحطاب (ت ٩٥٤هـ)، ط٢، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، ط١، عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد: لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ)، حققه: عبدالرزاق الحلبي، ط ١، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، مركز جمعية المساجد للثقافة والتراث، دبي - الإمارات المتحدة.
- نواذر الفقهاء: للإمام محمد بن الحسن التميمي الجوهري (ت حوالي ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، ط ١، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، دار القلم، دمشق - سوريا، والدار الشامية، بيروت - لبنان.
- الهداية شرح بداية المبتدي: لأبي الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام، طبع دار الفكر، بيروت - لبنان.
- وبل الغمام على شفاء الأوام: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، حققه محمد صبحي حسن حلاق، ط ١، عام ١٤١٦هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.
- الوسيط في المذهب: للشيخ محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط ١، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار السلام، القاهرة، مصر.

